السياسة الخارجيّة العراقيّة تجاه الدول الإقليميّة والدوليّة بعد العام 2003: نماذج مختارة

أ.م.د. أوراد محمد مالك كمونه
كلية العلوم السياسيّة / جامعة بغداد
awrad.m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

مستخلص البحث:

إنّ تغيير النظام السياسيّ العراقيّ عام 2003؛ إدى إلى تحلل السياسة الخارجيّة العراقيّة من دائرة المركزيّة والتفرّد بالسلطة، وتمّ إعادة هيكلة الدولة العراقيّة بمؤسساتها السياسيّة، وقيام السلطة التشريعيّة، والحكومة المنتخبة، والقضاء المستقل، وتعدد مراكز القوة المؤثرة في الساحة السياسيّة متمثلة بالأحزاب السياسيّة، والنخب السياسيّة، والثقافيّة، والدينيّة المختلفة، والمنظمات المدنيّة، والنشطاء السياسيّين، وحرية الإعلام، والفضائيّات، والتظاهر السلميّ لتحقيق مشاركة سياسيّة سليمة لمجموع الرؤى المجتمعيّة؛ مما وسع قاعدة بيانات الإستراتيجيّة الجديدة للسياسة الخارجيّة العراقيّة التي تتقيد بمعطيات الآوضاع الداخليّة للبلاد، ومتغيرات النظام السياسيّ، لاسيّما وإنّ أيّ تغيير على هذين العاملين سيؤثر على حرية حركة العراق على الصعيد الخارجيّ، لهذا وجدت الدولة العراقيّة نفسها بمواجهة العديد من التحديات سواءً الداخليّة، أو الإقليميّة، أو الدوليّة .

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية العراقيّة، السياسة الإقليميّة والدوليّة، نماذج مختارة

المقدمة:

تعدّ السياسة الخارجيّة إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدوليّ، وتهدف السياسة الخارجية لبلد ما إلى تحديد سبل التواصل مع دول العالم الآخرى؛ من أجل تحقيق أمنها، وضمان الحدود والحاجات الأساسيّة للدولة، وتتعدد الأساليب والوسائل للوصول إلى الأهداف بحسب إمكانات الدولة وقدرتها على التأثير، فقد تعمل بعض الدول في إطار سلمي؛ لتحقيق تلك الأهداف بينما تغري القوة دولة أخرى على الحرب والعدوان. يعدّ العراق من الدول التي تمتلك تجربة طويلة في بناء المؤسسات السياسيّة التي لها دور فاعل في محيطه الإقليميّ والدوليّ، إلّا أنّ تغيير النظام السياسيّ بعد عام 2003، أفرز حقائقَ، ومتغيراتٍ اختلفت كثيرًا مع ما سبق من فلسفة، وأهداف سياسيّة لنظام الحكم في العراق على المستويين الإقليميّ والدوليّ، وذلك بتأثير التغيير الكبير لمسار اتخاذ القرار السياسيّ، وأداء الأدوار الخارجيّة، والمقصود هنا تغيير فلسفة، وعقيدة صانع القرار، ودور القوى الكبرى، ودول الجوار وتأثيرهما على منهج اتخاذ القرار السياسيّ، والسلوك الخارجيّ للدولة العراقيّة بحيث يؤدي حتميًا إلى تغيير كبير في أهداف، وأدوات، وأدوار العراق مستقبلًا. ومع التغيير تغيّرت آلية إدارة السلطات الثلاث، وتنوعت فلسفة القيادات السياسيّة، وتداخلت أدوارها، وهيمنت على إدارة مؤسسات الدولة مفاهيم مختلفة توزعت بين المحاصصة، والعرقيّة على وفق رؤية الأحزاب الفكريّة. وبذلك أصبح النظام السياسيّ في العراق أمام معضلتين داخليّة وخارجيّة تعرقل وتؤثر في صنع السياسة الخارجيّة العراقيّة، ومن خلال وصف المسار التطبيقيّ للسياسة الخارجيّة العراقيّة في إطاره العام، فإنّ من المسلمات القول إنّ التغيير في العراق جاء في ظروف دوليّة استثنائيّة، وضمن منطقة استثنائيّة، وهذا ما أفرز حسابات معقدة في المعادلات الإقليميّة والدوليّة بأنماط متعددة سياسيّة، وأمنيّة، واقتصاديّة، واجتماعيّة، فكان أمام

السياسة الخارجيّة أن تشرّع لتحقيق عدّة أمور لابدّ من التطرق إليها وفق تدرجها العمليّ المرتبط بظروف تلك المرحلة، فقد انتهج العراق الجديد سياسة خارجيّة تحقق تغييرًا جذريًا للسياسة التي انتهجها النظام السابق، والذي وضع العراق بأكثر من مأزق دوليّ من خلال سياساته المنغلقة والعدائيّة، وذلك عبر الانفتاح على العالم بهدف ضمان عودة العراق إلى وضعه الطبيعيّ ومكانته المرموقة في المجتمع الدوليّ.

أهمية البحث: أنتهج العراق سياسة خارجيّة أكثر عقلانية بعد العام 2003 في بيئة إقليميّة ودوليّة متغيرة؛ وبسبب طبيعة التغيير الذي حدث في مؤسسات الدولة كافة، وبالأخص وزارة الخارجيّة العراقيّة، فكان من الضروري إعادة هيكلة الدبلوماسيّة العراقيّة وبنائها على أسس من المهنيّة والوعي الكامل؛ بسبب التحديات التي تواجهها، والتي تؤثر على العملية السياسيّة في العراق سلبًا أو إيجابًا.

مشكلة البحث: تنطلق مشكلة البحث من ضرورة معرفة ما المفهوم العام للسياسة الخارجيّة بصورة عامّة، ومفهوم السياسة الخارجيّة العراقيّة بصورة خاصة موضوع الدراسة، ولاسيما بعد التغيرات التي حدثت في سياسة العراق الخارجيّة بعد 2003 ؟ والركائز والأهداف الأساسيّة لبناء السياسة الخارجية العراقية ؟ والإجراءات المطلوبة لتحسين أداء الدبلوماسيّة العراقيّة، والإفادة من الفرص المرتبطة بها ؟ فضلًا عن مسار السياسة الخارجيّة العراقيّة وسط المتغيرات المؤثرة والمتأثرة بها سواء كانت الإقليميّة أو الدوليّة.

فرضية البحث: يفترض البحث أنّ السياسة الخارجيّة في العراق طرأت عليها تغيرات جذريّة بعد العام 2003 تتمثل بتغير نظام الحكم ، والتزام العراق بسياسة مرنة تقوم على أساس الاحترام المتبادل، وبناء علاقات جيدة على المستويين الإقليميّ، والدوليّ مع بناء ركائز، وأهداف رئيسة لها تأثير واضح في بناء السياسة الخارجيّة العراقيّة.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج التحليليّ، والمنهج الاستقرائيّ؛ لمعرفة وتحليل أبرز السياسات الخارجيّة العراقيّة المتخذّة تجاه البيئة الإقليميّة، والدوليّة، ومدى تأثيرها والتأثر بها.

هيكلية البحث: تمّ تقسيم الدراسة إلى مبحثين فضلًا عن المقّدمة والخاتمة ، فالمبحث الأول يتحدث عن الركائز والأهداف الأساسيّة لبناء السياسة الخارجيّة العراقيّة، أما المبحث الثاني فيتحدث عن مسار السياسة الخارجيّة العراقيّة وسط المتغيرات الإقليميّة والدوليّة.

المبحث الأول: الركائز والأهداف الأساسيّة لبناء السياسة الخارجيّة العراقيّة:

يمكن ملاحظة انتقال العراق من مرحلة ردّ الفعل التي رافقت أجواء التغيير في ٢٠٠٣ إلى مرحلة الفعل تمهيدًا لإداء دور أوسع في رسم المعادلات السياسيّة في المنطقة عمومًا، ومن شأن هذه السياسة ضمن مساراتها الحالية، وبفضل تطور العملية السياسيّة، والأمنيّة في العراق أن تشكل عاملًا رئيسًا في تحقيق الازدهار الاقتصاديّ عبر المساهمة الفاعلة باستقدام الاستثمارات الأجنبية في إطار إعمار العراق بدايةً، والذي بدأت تتضح بوادره في هذه المرحلة التي يمكن أن تؤسس انطلاقة اقتصاديّة تجعل حضور العراق في الاقتصاد الدوليّ فعالًا وأساسيًا نظرًا لما يمتلكه من موارد، وثروة نفطيّة تؤهله لذلك الدور، وهذا أيضًا يمثل جانبًا آخر لانتصار الدبلوماسيّة العراقيّة، مع تأكيد الصعوبات المحيطة اقليميًا ودوليًا[1].

[1] . قحطان أحمد سليمان حمداني،السياسة الخارجية العراقية،مكتبة مدبولي، القاهرة ،2008،ص142.

أولاً : الركائز الأساسيّة لبناء السياسة الخارجيّة العراقيّة:

إنّ المعطيات التي تحدد مسار سياسة العراق الخارجيّة تتحدد بمعوقات تؤثر سلبًا في مسار وتوجهات العراق الخارجيّة، لكن ذلك لا يمنع أنّ السياسة الخارجيّة يمكن أن تشهد انطلاقًا قويًا نحو تحقيق الأهداف عبر توفر مقومات إنجاز الأهداف العراقيّة، أو ما يطلق عليها بالممكنات التي لها أثر كبير في مسار سياسة العراق الخارجيّة، إنّ المعوقات تؤدي دورًا واضحًا في تحجيم الدور السياسيّ للعراق ضمن بيئته الإقليميّة ومجاله الدوليّ، وعلى النقيض من ذلك فإنّ الممكنات يمكن أن تفتح مجالًا رحبًا أمام سياسة العراق الخارجيّة من أجل أداء دور فاعل في بناء الدولة، يعتمد تأسيس عراق قويّ على ركيزتين[1] :

الركيزة الأولى : هي برنامج الإصلاح الذي تبنته الحكومة، والذي يتضمن 5 أولويات رئيسة هي: " مكافحة الفساد، ومعالجة الفقر، والحد من البطالة، وتوفير الخدمات، وتنفيذ الإصلاح الاقتصاديّ "، فضلًا عن ذلك، تركز الحكومة على بناء مؤسسات الدولة وإبعادها عن المحاصصة السياسيّة، وإعطاء الأولويّة لبناء القدرات، والاستثمار في المستقبل .

الركيزة الثانية : هي العلاقات الدبلوماسيّة، إذ تقوم السياسة الخارجيّة للعراق على ما يسميها رئيس الوزراء «بالدبلوماسيّة المنتجة» المصممة لتعزيز العلاقات البناءة بين العراق وشركائه، والمبنية على أساس شراكة طويلة الأجل، ومصالح مشتركة تعود بالنفع على الجانبين في قطاعات تشمل الاقتصاد والأمن والثقافة، وأيضًا التأكيد أنّ العراق قائم لذاته، ودولة ذات سيادة، وشريك، وليس وكيلًا لصراع أوسع، أو ساحة لتسوية الحسابات في حروب بالوكالة.

تعدّ العلاقات الثنائيّة عنصرًا حاسمًا قائمًا على خطوات عملية لتطوير شراكات هادفة للوصول إلى نتائج ملموسة تؤدي إلى تحديد الأهداف والمصالح المشتركة، ورسم خريطة طريق للعلاقات الثنائيّة التي تؤدي إلى توقيع الاتفاقيات الدائمة، أو مذكرات التفاهم الثنائيّة، ونتيجة لهذه الجهود، يتمتع العراق الآن بعلاقة متينة مع الشركاء على المستوى الإقليميّ والدوليّ، ويرى بالفعل فوائد هذا النهج في شكل آمن، واستقرار بات يتمتع بهما[2].فضلاً عن ذلك، يطلق العراق كثيرًا من المبادرات خلال الأشهر والسنوات المقبلة لتعزيز مكانته كنقطة محوريّة في الدبلوماسيّة الإقليميّة، ويعمل على إعادة تشكيل علاقاته مع المجتمع الدوليّ، من خلال استضافة مؤتمر بغداد عام 2023 (للتكامل الاقتصاديّ والاستقرار الإقليميّ)، ومراجعة العلاقة مع التحالف الدوليّ لمحاربة داعش، وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق "يونامي": (وهي بعثة سياسيّة خاصّة تأسست عام 2003 بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1500 ويتمثل تفويض يونامي بمنح الأولويّة لتقديم المشورة والدعم للحكومة، وشعب العراق بشأن تعزيز الحوار السياسيّ الشامل، والمصالحة الوطنية والمجتمعية بين العراق وجيرانه، وتعزيز حماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائيّ والقانونيّ)، وذلك بناءً على التقدم المحرز على أرض الواقع، أدى

[1] . محمد الحاج حمود، سياسة العراق الخارجية في مائة عام (1921-2021)،مكتبة دار دجلة للنشر والتوزيع، طبعة1، بغداد ،2023، ص349.

[2] . أحلام بيضون، المسؤولية القانونية للولايات المتحدة عن حروب العراق،مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، العدد5 كانون الثاني 2011، ص95.

العراق دورًا حيويًا في تسهيل المحادثات بين اللاعبين الإقليميّين؛ لتسوية خلافاتهم، وإيجاد أرضية مشتركة لعلاقة أفضل وأكثر فائدة ، وكان الدور الأبرز هو استضافة المحادثات بين السعودية وإيران، ما أسفر عن الاتفاق التاريخيّ، الذي أعلن عنه في 10 آذار 2023، فضلًا عن تسهيل المحادثات بين إيران ومصر، وتركيا والإمارات، ومبادرات أخرى غير معلنة [1].

ثانياً :الأهداف الأساسيّة للسياسة الخارجيّة العراقيّة:

1- **الأمن ومكافحة الإرهاب** : خاض العراق الحرب ضدّ (داعش)، وانتصر فيها بمساعدة المجتمع الدوليّ، ممثلًا في التحالف الدوليّ، وقوة المهام المشتركة (CJTF)، والأصدقاء بما في ذلك إيران، فالأراضي المحتلة من قبل الإرهابيين تمّ تحريرها، وبقايا التنظيم الإرهابيّ باتت مشتتة، وتواجدها محدود بالمناطق النائية داخل العراق وخارجه ، يتمتع العراق بقوات قتالية مدربة، ولم يعدّ بحاجة إلى وجود قوات قتاليّة أجنبية. وتمتلك البلاد ما يلزم لمحاربة عناصر (داعش) أينما كانوا، ويتمّ تنفيذ مهام ناجحة منتظمة للعثور على مخابئهم وتدميرها، ونتيجة لذلك، يخوض العراق الآن مباحثات مع التحالف الدوليّ لإعادة النظر حول تواجدهم، وقد قال رئيس الوزراء العراقيّ محمد شياع السودانيّ، في مقابلة له في 2 شباط 2023، إنّ " وجود قوات التحالف الدوليّ في العراق يحتاج إلى تنظيم، وتفويض قانونيّ ،وإنّ تواجدهم يقتصر على تقديم الاستشارات والتدريب، وتمكين قوات الأمن العراقيّة"، إنّ رؤية الحكومة العراقيّة لأمن البلاد واضحة، وهي تتمحور حول حماية سيادة العراق وتمكين قواته الأمنية من الوقوف على أقدامها للدفاع عنه، هذه هي الأولوية والمفهوم الذي تستند إليه العلاقات مع التحالف الدوليّ[2].

2-العراق يؤيد إعادة النظر في مهام "يونامي" : اعتمد مجلس الأمن الدوليّ بالإجماع القرار رقم 2682 في 30 أيار 2023 لتمديد عمل "يونامي"، ودعمت الحكومة العراقيّة في رسالة إلى مجلس الأمن (مراجعة إستراتيجية مستقلة) للبعثة، وخلال عملها، كان للبعثة دور فعال في دعم إجراء الانتخابات البرلمانيّة، وانتخابات مجالس المحافظات، وتقديم المساعدة لبناء مؤسسات الدولة العراقيّة وقدراتها، وفي بعض الأحيان العمل على المصالحة الدبلوماسيّة الإقليميّة ،مع ذلك، فإنّ التفويض الواسع لمهام "يونامي" لم يعدّ هو ما يحتاجه العراق، ونتيجة لذلك، هناك حاجة الآن إلى مراجعة إستراتيجية لمهامها، والأمين العام سيجري هذه المراجعة (بالتشاور مع حكومة العراق) في 31 أذار 2024، وتحتاج هذه المراجعة إلى النظر في التحسينات الإيجابيّة في كثير من القطاعات من خلال برنامج الإصلاح الذي نفذته الحكومة العراقيّة[3].

3-تحسين أداء الدبلوماسيّة العراقيّة : كثرة القيود التي تحجّم من الأداء السياسيّ الخارجيّ للعراق تشكل نقطة ضعف واضحة، ولكن لابدّ من التأكيد أنّ الضعف ليس عيبًا بحدّ ذاته، بل أنّ اكتشاف مواطن الخلل يستدعي عملاً دؤوبًا من أجل وضع استراتيجيّة؛ لتحديد اتجاهات السياسة الخارجيّة، لايستهين بالتجربة ولايتراجع أمام الخطأ؛ لأنّ حجم التحديات التي تواجهها الدبلوماسيّة العراقيّة كبير

[1] . أحلام بيضون ، المسؤولية القانونية للولايات المتحدة عن حروب العراق ،المصدر السابق، ص96.
[2] . أحمد نوري النعيمي،العلاقات العربية التركية، دار امجد للنشر والتوزيع، الطبعة1،عمان،2017 ،ص524.
[3] . من أجل العراق- الأمم المتحدة في العراق في 2021، المكتب الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق(يونامي)،على الرابط: www.iraq.un.org

جدًّا، ويتطلب إجراءات كثيرة يمكن الإشارة إلى البعض منها من أجل تحسين أداء الدبلوماسيّة العراقيّة، والإفادة من الفرص المرتبطة بها ومن ذلك[1]:

1- الاتفاق بين الأطراف السياسيّة في الداخل على الأهداف الأساسيّة، ومحاولة تحقيق إجماع وطنيّ حول أدوات السياسة الخارجيّة وأساليبها، والابتعاد عن المهاترات الإعلاميّة التي تعيق العمل الدبلوماسيّ؛ لأنّ "السياسة الخارجيّة لأيّة دولة يمكن أن تخفق أحيانًا، وتنجح أحيانًا تبعًا لطبيعة الوضع السياسيّ الداخليّ، وصراعات القوى المتنفذة، والمتغيرات الداخليّة، والإقليميّة والدوليّة.

2- إنّ فاعلية سياسة العراق الخارجيّة تزداد كلما استطاعت أنماط سلوكه الخارجيّ احتواء المتغيرات الكابحة، واستثمار المتغيرات الداعمة في ضوء التفعيل الاستراتيجيّ الشامل لكل وسائل سياسته الخارجية الرامية إلى تحقيق الأهداف، والعكس صحيح ، وهذا العمل يتطلب السعي للوصول إلى استراتيجية، وأساليب عمل جديدة تعتمد على قراءة جريئة للواقع والبيئة الدوليّة.

3- تجاوز مبدأ المحاصصة، وإخراج الدبلوماسيّة العراقيّة من قيدها، وعدم جعل وزارة الخارجيّة حصة حزبيّة لأية جهة كانت بل أن تكون مستقلّة تمامًا عن الأحزاب؛ لكي تمثل العراق كلّه بل ينبغي أن تكون كلّ الوزارات والمؤسسات الوطنية، وإعادة تأهيل الدبلوماسيّة العراقيّة بشريًا باختيار الأفضل لتمثيل العراق في المحافل الدوليّة.

4- الاستعانة بمراكز البحث العلميّ؛ لوضع دراسات توضح منهجية العمل السياسيّ للوصول إلى الأهداف المبتغاة، وتاكيد الخصوصية في العمل السياسيّ الخارجيّ.

5- العمل على إعادة التماسك، والحيويّة للدبلوماسيّة العراقيّة عبر تحديد المنطق السياسيّ الذي يقودها والأطراف التي تتعاطى معها، وتأسيس مدركات ثابتة تبنى عليها علاقات العراق مع جيرانه، ومع باقي دول العالم الإقليميّة والدوليّة.

6- العمل على تعزيز ثقة المواطن العراقيّ في الداخل والخارج بالدبلوماسيّة العراقيّة التي تسعى إلى تحقيق إنجازات سياسيّة حقيقيّة في مشكلات مثل تخليص العراق من الديون ومن تبعات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والقرارات المقيدة لحركته والتفاوض لحل مشكلة المياه والتعويضات مع جيرانه.

7- إنّ ضعف الإمكانيات الحالية ليس سببًا لتأجيل النشاطات الدبلوماسيّة أو تجميدها بل المطلوب العمل بالممكن، ومطالبة الحكومة بتعزيز الإمكانيات الماليّة؛ لتأمين حركة أكثر فاعليّة، والمراجعة الدائمة للملفات بحثًا عن آفاق أفضل في العلاقات مع العالم.

8- السعي لكسب الأصدقاء في الوسط الإقليميّ والدوليّ، وقائمة المهام المطلوبة لا تنتهي عند حدّ، ما بين الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، والضمانات المرافقة له، وإبعاد التدخلات الخارجيّة، والاتفاقيّات الثنائيّة، والمساهمة في التنظيمات الإقليميّة والدوليّة، ومشكلة الديون والتعويضات ، ومشاكل الحدود والمياه.

المبحث الثاني: مسار السياسة الخارجيّة العراقيّة وسط المتغيرات الإقليميّة والدوليّة:

[1]. غازي فيصل حسين،السياسة الخارجية العراقية وقضايا الحرب والسلام والتنمية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ، 2020 ،ص84. ولمزيد من الاطلاع :أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ،مكتبة السنهوري ، بغداد ، 2019،ص368. ولمزيد من المعلومات ينظر: فاضل محمد زكي ،الدبلوماسية في عالم متغير، مكتبة السنهوري، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ،1992،ص582.

تؤدي المتغيرات الخارجيّة الإقليميّة والدوليّة دورًا مهمًا في توجيه، وتقييد القرار السياسيّ العراقيّ، وانتهجت السياسة الخارجيّة العراقيّة مبدأ تحقيق التوازن في علاقتها الخارجيّة في ظل سباق عالميّ وإقليميّ يتغير بين حين وآخر على خلفية الحرب الروسيّة – الأوكرانيّة، وما أنتجته حالة الاستقطاب الدوليّ من انعكاسات دفعت الدول العربية إلى اعتماد نهج المصلحة الوطنيّة والعمل على تنويع شراكاتها الخارجيّة ، وللعراق خصوصيّة في هذا الصدد نظرًا لما شهدته من أوضاع مضطربة منذ 2003 بعد الغزو الأمريكيّ للعراق، ومحاولة تنظيم داعش السيطرة على أراضي الدولة في 2014 مما جعل القيادات المتعاقبة في الحكومات العراقيّة تنتبه، وتدرك المتغيرات المحيطة؛ لذلك اتبعت نهجًا متوازنًا في علاقاتها الإقليميّة والدوليّة بما يحقق مصالحها الوطنية[1]، وبدت بوادر الحركة الدبلوماسيّة العراقيّة على الصعيدين الإقليميّ والدوليّ منذ تشكيل أول حكومة عراقيّة في 8 حزيران 2004، والتي ركزت على : اكتساب شرعيّة الوجود وتأكيده، وتهيئة بيئة إقليميّة وعربيّة داعمة بالإيجاب لاستقرار العراق أمنيًا، ومحاولة إلغاء الديون والتعويضات المفروضة ضد العراق أو تقليلها ، وأبرز هذهً المتغيرات هي:-

أولاً : المتغيرات الإقليميّة:

ارتبطت السياسة الخارجيّة العراقيّة بمتغيرات جديدة تختلف عن سياستها ما قبل 2003 ،إذ حرصت على الانتقال من مبدأ العزلة إلى مبدأ التوازن كنقطة تحول في سياستها مما يعيد الدولة إلى تحقيق التوازن في مصالحها على المستوى الخارجيّ، والتفاعل مع المحيط الإقليميّ مع التزام الحياديّة تجاه التوترات الإقليميّة بل أداء دور الوسيط، واستضافة جولات الحوار الإقليميّ مع دول المنطقة، فقد حاول العراق في سياسته الخارجيّة انتهاج دبلوماسيّة قائمة على تنويع الشركات مع الدول كافة، وانتهاج الحوار كأداة للتفاهم حول الملفات المشتركة أو العالقة خاصة مع دول الجوار[2].

2- **الجمهورية الإسلامية الإيرانيّة :**

بعد دخول داعش إلى العراق عام 2014 كان أبرز الخيارات للسياسة الخارجيّة الإيرانيّة هو الدعم العسكريّ غير المباشر للقوات العراقيّة، وقد تحدث عن هذا الخيار العميد مسعود جزائريّ رئيس هيئة الأركان العامّة للقوات المسلحة الإيرانيّة في حديث مع قناة العالم الإيرانيّة الإخباريّة، بأنّ بلاده مستعدة لمساعدة العراق في قتال داعش، باستخدام الأساليب نفسها التي تستخدمها إيران ضدّ الجماعات المسلحة في سوريا، إنّ سرعة مساعدة إيران للعراق في القتال ضدّ داعش، وإنّها أول دولة استجابت لمطلب الحكومة العراقيّة للحصول على دعم إقليميّ، قد دفعت الإجراءات تلك كلّ المسؤولين العراقيّين إلى الاعتراف بتأثير الدور الإيرانيّ في الحيلولة دون تقدّم تنظيم داعش، وأعربوا مرارًا تقديرهم البالغ للجمهوريّة الإيرانيّة، وكان من بين الدعم إرسال المئات من القيادات العسكريّة الإيرانيّة إلى العراق[3].

---

[1] . رحاب الزيادي وماري ماهر، تنويع الشراكات .. ودبلوماسية التوازن في السياسة الخارجية العراقية ،المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية،القاهرة ، 2023،ص74.

[2] . وسام حسين علي العيثاوي ، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد 2003، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ،طبعة1، 2022،ص49.

[3] . رقولي كريم و غليسي أحلام ، دور المتغيرات الإقليمية في رسم وتوجيه السياسة الخارجية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي : دراسة حالة إيران وسوريا ،مجلة الناقد للدراسات السياسية ، الجزائر، 2023 ، ص52. ولمزيد من المعلومات ينظر : ديفيد كريست، حرب الشفق – خفايا ثلاثين عاما من الصراع الأمريكي – الإيراني ،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،طبعة1، بيروت ، 2016،ص492.

2-المملكة العربية السعودية:

إنّ أهداف السياسة الخارجيّة العراقيّة بدت واضحة تجاه السعودية والمحيطين الإقليميّ والدوليّ بعد عام 2004، إذ لم تتسمّ بهذا الوضوح ما بعد وقوع حادثة الاحتلال لسببين أولاهما: إنّ الحاكم الإداريّ الأمريكيّ بول بريمر لم يولِ مسألة علاقات العراق الخارجيّة اهتمامه، وثانيهما: سيادة حالة العنف والاضطراب الداخليّ التي عصفت باستقرار العراق الداخليّ، فكان لذلك انعكاساته السلبيّة على طبيعة تصرف دول الجوار وخاصّة السعودية، والتي ابتعدت وتحاشت التعامل مع العراق في مختلف المسائل التي تخصّ التعامل بين دولتين متجاورتين ،إنّ سياسة العراق الخارجيّة استندت على أسس جديدة ومتغيرات أهمها: الآيديولوجيّة الراغبة في أداء دور إقليميّ، والإمكانات المؤهلة لذلك.[1]

كما زار وزير الخارجيّة العراقيّ السابق "هوشيار زيباري" المملكة العربيّة السعوديّة عام 2007، والتي أسست لافتتاح السفارة العراقيّة بالرياض واعتماد السفير "غانم علوان الجميليّ" سفيرًا للعراق لدى السعودية عام 2009 مقابل تعهد المملكة العربيّة السعوديّة بفتح سفارتها في العراق، كما اتجهت الحكومة العراقيّة ما بعد 2003 باتجاه تدعيم مسألة التعاون وفق مبدأ المصلحة العراقيّة؛ ولأجل أن يخرج العراق من الدائرة المغلقة، ويوسع تعاونه في المجال الاقتصاديّ مع دول الجوار، وخاصّة المملكة العربيّة السعوديّة أقدمت الحكومة العراقيّة على إصدار قانون الاستثمار الجديد رقم 13 لعام 2006 لأجل تشجيع الاستثمار الأجنبيّ داخل العراق ، حاول الجانب العراقيّ تأطير سياسته تجاه السعودية بأطر اقتصاديّة؛ لتوسيع تعاونه الآنيّ والمستقبليّ، ولأجل إلغاء الديون المترتبة على العراق فقد أبدت السعوديّة استعدادها لعقد مفاوضات ثنائيّة مع تعهد المسؤولين السعوديين بالاستثمار الصناعيّ والتجاريّ في المناطق الآمنة، وداخل المناطق المحاذية للحدود بين البلدين كالسماوة والأنبار، والتجاوب السعوديّ مع الجانب العراقيّ أعطى الحكومة العراقيّة حافزًا؛ لأجل الإعلان عن خططها الاقتصاديّة، ولاسيما فيما يخصّ تعاونها مع السعوديّة، ومنها الخطة التي تخصّ إعادة العمل بخط أنابيب جنوبيّ يمرّ عبر السعوديّة إلى البحر الأحمر، وبطاقة إنتاجيّة (1.6) مليون برميل يوميًا.[2]

3-دولة الكويت

إنّ السياسة الخارجيّة العراقيّة تجاه الكويت لم تتأثر بعد عام 2003 تأثرًا كبيرًا عمّا قبل الاحتلال، فبعد القطيعة الطويلة بين البلدين والمشاكل العالقة فيما بينهم فيما يخصّ ملف التعويضات التي يقدّمها العراق للكويت منذ الغزو العراقيّ للكويت عام 1990 عن مشاكل ترسيم الحدود، فضلاً عن ملفات معلقة بين البلدين تثير الشكوك حول إمكانية تحسين السياسة الخارجيّة العراقيّة تجاه الكويت، سرعان ما تغيرت الرؤية الكويتيّة للعراق بعد سقوط النظام السابق كونها عدّت وجود النظام السابق تهديدًا مباشرًا لها؛ لذا فإنّ غياب هذا النظام يعدّ مكسبًا استراتيجيًا لها اعترفت دول الخليج، وفي مقدمتها الكويت بمجلس الحكم الانتقاليّ الذي تشكل في العراق، وعدّته بمثابة السلطة السياسيّة، والممثل الشرعيّ للقوى السياسيّة العراقيّة، إلّا أنّ البيئة العراقيّة خلال فترة الاحتلال الأمريكيّ من عام

[1] . ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان ، العراق قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دراسات إستراتيجية ،العدد116،ابو ظبي ،2010،ص49.

[2] . جاسم يونس الحريري ، التواجد الخليجي في العراق بعد الاحتلال الامريكي: الاسباب والانعكاسات ،مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات ، العدد2 شباط ، بغداد ، 2009، ص26.

2003 إلى عام 2011 اتسمت بعدم الاستقرار على الآصعدة الآمنيّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة، فضلاً عن المواقف والتصريحات لبعض المسؤولين العراقيين التي تطالب بإيجاد منفذ بحريّ للعراق على الخليج العربيّ مثل مطالبة نائب رئيس المؤتمر الوطنيّ العراقيّ "مضر شوكت" عام 2004، باستئجار جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين، الذي عدّته الحكومة الكويتيّة بمثابة تهديد، وتكرار لسياسات النظام السابق[1].

4- المملكة الأردنيّة الهاشميّة:

إنّ استقرار الوضع الأمنيّ والسياسيّ في العراق يهم الأردن كثيرًا فبعد عام 2003 ،وبعد انتهاء الحرب الأمريكيّة على العراق، وتغيير نظامه السياسيّ، بدا الأردن أكثر تفاؤلًا بمستقبل العراق السياسيّ، والاقتصاديّ ذلك إنّ انهيار النظام السياسيّ في العراق، ومجيء حكومة جديدة موالية، ومتعاونة مع الولايات المتحدة الأمريكيّة يعني من جملة ما يعنيه (حسب الرؤية الأردنيّة) فتح سوق كبير لإعادة إعمار وتطوير العراق، وسيكون الأردن مستفيدًا من ذلك، وإن لم يكن المستفيد الأكبر، وهذا ما عبّر عنه صراحة الملك عبد الله الثاني، عندما أشار إلى أنّ العراق سوف يكون أحد أهم مراكز الجذب في الشرق الأوسط، وقد كان للأردن دورًا في تعزيز الأمن والاستقرار في العراق، وساهم بصورة فعّالة في ما بعد الاحتلال، إذ لم يدّخر الأردن جهدًا لتدريب الشرطة، والجيش العراقيين، مع الجهود العراقيّة المبذولة في "الحرب على الإرهاب"، وخلال الأعوام القادمة استمر تدعيم العلاقات السياسيّة بين العراق والأردن ضمن أولويات السياسة الخارجيّة لكلا البلدين، مما عكس توجهات مسؤولي البلدين نحو الانتقال بالعلاقات السياسية العراقية - الأردنيّة إلى أعلى مراحل تطورها، ولعلّ تأييد الأردن للاتفاقية الأمنيّة التي وقعتها بغداد مع واشنطن للاتفاق على الانسحاب الأمريكيّ من العراق، يعدّ مؤشرًا على الدعم الأردنيّ للعراق في تلك المرحلة من تاريخه، وبما يفسر عن رغبة الأردن بدعم استقرار العراق وانتقاله إلى مرحلة ما بعد الاحتلال وصولًا إلى إعادة اندماجه بالمجتمع الإقليميّ والدوليّ[2].

5-الجمهوريّة العربيّة السوريّة:

اعتمدت الدوافع السوريّة في التدخل في الشأن السياسيّ الخارجيّ العراقيّ بعد عام 2003 مباشرةً، وذلك من خلال تطورات الوضع الأمنيّ الداخليّ، واتجاه النظام السياسيّ العراقيّ الجديد ومدى تقييم سوريا لطبيعة مصالحها الخارجيّة التي تسعى لتحقيقها، ومن أهمها منع قيام عراق قويّ، ومستقر، والعمل على خلق الفوضى داخل العراق لمنع تهديد أمن سوريا؛ ولذلك فهي اتبعت ثلاث استراتيجيات لرؤيتها للعلاقات العراقيّة السوريّة، وتتمثل بالآتي[3]:

١ _ القيام بتدخل سوريّ عسكريّ في العراق، فقد سعت سوريا إلى تحقيق نفوذ لها على الحكومات العراقيّة المتعاقبة، والعمل على إضعافها.

[1] . مصطفى دالي ، أزمة اتفاقية خور عبد الله بين العراق والكويت (إطار)، إسطنبول ، 2023/10/3،على الرابط www.aa.com.tr:

[2] . سكوت لاسنسكي ، الأردن والعراق بين التعاون والأزمة ، تقرير خاص ، العدد178، معهد السلام الأمريكي ، كانون الثاني 2021،ص27.

[3] . ناجي محمد عبد الله و أثير ناظم الجاسور، السياسة الخارجية لدول الجوار إتجاه العراق بعد عام 2003،مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد10، كلية العلوم السياسية/ جامعة تكريت، 2017،ص96.

٢_ تتدخل سوريا في العراق لمنع فرض المزيد من القيود التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكيّة على سوريا، وبشكل يهدد الأمن القوميّ السوريّ، إذ تعدّ سوريا ذلك تهديدًا لمصالحها الاستراتيجيّة؛ لذا فهي تميل إلى التدخل في العراق لإظهار أهميتها في الإستقرار الإقليميّ.

٣_ ضمان تعزيز النفوذ الاقتصاديّ في العراق عبر اهتمام سوريا بإعادة فتح خط أنابيب النفط، والذي يمتد من كركوك إلى ميناء بانياس السوريّ، وتفعيل إتفاقيات التبادل التجاريّ بين البلدين. فمن شأن تلك الخطوة أن تعمل على توفير وقود منخفض التكلفة، فضلاً عن زيادة في الإيرادات المتوقعة التي يمكن ضمها لخزينة الدولة السوريّة عن طريق رسوم العبور. إنّ العراق لم يكن لديه سياسة خارجيّة واضحة تجاه سوريا؛ لذا فإنّ أهم متغير في رؤية السياسة الخارجيّة العراقيّة يتمثل في كيفية التعاطي مع الأزمة السوريّة، فمنذ إندلاعها في 15 آذار 2011 ،والعراق ينظر إلى تطورات الأوضاع في سوريا بترقب حذر؛ وذلك للخصوصية الجغرافيّة السياسيّة والأمنيّة التي يرتبط بها، فالعراق لديه حدود مشتركة مع سوريا تبلغ بحدود 650 كم، وهذا الحذر العراقيّ تجاه الوضع في سوريا يعود إلى سببين وهما[1]:

الأول: تحول الحراك السلميّ إلى العنف المسلح بعد شهور من إندلاع الأزمة في سوريا.

الثاني: الحرب الطائفيّة التي عانى منها العراق منذ تفجير مرقد الإمامين العسكريين (ع) في سامراء في شباط 2006 وتداعياتها على الوضع الأمنيّ الداخليّ العراقيّ.

لقد فرضت طبيعة مرحلة ما بعد الحراك العربيّ تحولاً في سياسة العراق الخارجيّة إزاء سوريا، إذ إنّ صانع القرار السياسيّ الخارجيّ العراقيّ ينظر إلى تحقيق المصالح الوطنيّة، والتي ترى بأنّ أيّ تغيير في سوريا سوف يعرض الأمن الوطنيّ العراقيّ إلى الخطر، وعليه فهو يرفض تغيير النظام السوريّ بالوسائل العسكريّة، وقد امتنع العراق عن التصويت على أغلب قرارات جامعة الدول العربيّة الصادرة بخصوص الأزمة السوريّة، كقرار تعليق مشاركة وفود حكومة الجمهوريّة السوريّة في اجتماعات مجلس الجامعة، واعتبارًا من 16 تشرين الثاني 2011، وتحفظ العراق على قرار مجلس الجامعة العربيّة في 27 تشرين الثاني 2011 والمتضمن فرض عقوبات اقتصادية على سوريا، فضلاً عن امتناع العراق على التصويت على قرار قمة الدوحة في 26 آذار 2013، وقد صوّت العراق على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة برعاية الجامعة العربيّة في شباط 2012 بخصوص إدانة العنف في سوريا، والدعوة إلى انتقال سلمي للسلطة فيه[2].

ويؤكد العراق وبشكل دائم في مسار سياسته الخارجيّة بأنّها نابعة من أولوية مصالحه الوطنية، ومنعًا للمخاطر التي تهدد المنطقة برمتها بسبب وجود الجماعات الإرهابيّة، إذ يعدّ العراق بأنّه الدولة التي تحارب الإرهاب نيابةً عن العالم بأسره، وعليه فقد حدد صانع القرار السياسيّ الخارجيّ العراقيّ موقفه من الأزمة السوريّة الذي تميز بالثبات، وذلك من خلال الاستناد على أن يكون الحل للأزمة السوريّة عبر السوريين أنفسهم، وإنّ تدخل العراق فيها جاء نتيجة الأبعاد الإقليميّة والدوليّة لها، وتداخلها وزيادة خطورتها على سوريا ومحيطها الجغرافيّ جعل الحاجة إلى معالجتها بشكل يتفق مع النهج العقلانيّ والواقعيّ، فضلاً عن إدانة العراق لاستخدام الأسلحة الكيمياويّة، وكل أشكال

[1] . ماريا فانتابيه ،مستقبل سياسة العراق الخارجية يكمن في سورية، مركز مالكوم كير - كارنيغي للشرق الأوسط ، بيروت ،2022،ص297.

[2] . ماريا فانتابيه ، مستقبل سياسة العراق الخارجية يكمن في سورية ، مصدر سبق ذكره ،ص304.

انتهاكات حقوق الإنسان من طرفي الأزمة، وإدانة العراق للإرهاب والجماعات المسلحة؛ لذلك تتبلور فحوى سياسة العراق الخارجيّة ما بعد عام 2003 في تجسيد مبدأ الاستقلالية وتحقيق المصالح الوطنية، إذ يتطلع العراق لممارسة سياسة خارجيّة مستقلة بعيدة عن أيّ ضغوط خارجيّة التي تتأثر بضغوط البيئة الإقليميّة المضطربة وغير المستقرة بسبب ارتفاع حدة الصراع الإقليميّ والدوليّ بين مختلف القوى الفاعلة في المنطقة؛ لذلك تعمل السياسة الخارجية العراقية بمنطق الثبات والهدوء وتغليب العقلانية والموضوعيّة والديناميّة الفاعليّة لسياستها الخارجية، وهذا ما اكسب العراق مقبوليّة إقليميّة دفعته نحو الحركة، والتعامل بحرية وشفافيّة مع دول العالم، وهذا ما انعكس إيجابًا على الدبلوماسيّة العراقيّة في الإطار الإقليميّ والدوليّ، إذ يتضح لنا بأنّ هناك موقفين للحكومة السورية تجاه العراق ما بعد عام 2003م وهما [1]:

الموقف الأول : هو موقف دبلوماسيّ تدعو فيه الحكومة السوريّة إلى وحدة وأمن العراق، وتعمل بموجبه على استقبال الوفود الأمنية والسياسيّة العراقيّة؛ لأغراض التحاور والتنسيق، وتجري على أساسه تحركات عسكرية لضبط الحدود وتعمل على إقامة سدود ترابيّة في بعض المواقع لمنع التسلل والتهريب.

الموقف الثاني : هو موقف مخابراتي تقدم فيه أجهزتها الاستخباريّة والأمنيّة ، تسهيلات إقامة وتنقل لمجموعتي البعث المنحل، وتستقبل العديد من السياسيّين العراقيّين المتهمين بدعم ما يسمى بالمقاومة داخل العراق ، وترعى عقد مؤتمرات لبعض فصائل الحركات المسلحة ، كان آخرها المؤتمر الذي عقد في اواخر نيسان 2010 .

6- الجمهورية التركية :

إنّ التقارب التركي مع العراق اتخذ بعدًا أكبر بدءًا من الولاية الثانية لحزب العدالة والتنمية ووصول أحمد داود أوغلو إلى وزارة الخارجية، وكان غول أول رئيس تركي يزور العراق منذ 34 عامًا، وسار على خطاه رئيس الوزراء أردوغان الذي زار بغداد أكثر من مرة، وتمّ إنشاء مجلس للتعاون الاستراتيجيّ يجمع وزراء الخارجية، والطاقة، والنقل، والتجارة، والداخليّة ثلاث مرات في السنة، من هنا نجدّ بأنّ العلاقات التركيّة العراقيّة شهدت وتيرة مكثفة لم يسبق لها أن عرفتها من قبل، وهنا كان أساس الموقف التركي نحو العراق يتمثل في بناء جسور التعاون بين الطرفين، فقد عملت تركيا على تعزيز علاقاتها مع القادة العرب، ودعم العملية السياسيّة في العراق ورعت اجتماعات " بلدان الجوار" التي شملت الدول الخمس الدائمة العضويّة في مجلس الأمن الدوليّ، ومجموعة الدول الثمان الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الإسلاميّ وجامعة الدول العربيّة، والمفوضية الأوربيّة لمساعدة العراق في إعادة بناء علاقاتها الإقليميّة والدوليّة[2].

لذا فقد انعكست السياسة التركية بشكل كبير على السياسة الخارجيّة العراقيّة؛ بسبب امتلاكها وسائل عدّة للتأثير ولعلّ إبرزها الآتي[3]:

---

[1] . ظاهر عبد الزهرة و عبد الامير هادي ، السياسة الخارجية العراقية ومحدداتها بعد عام 2003 ،مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية/جامعة ذي قار، كلية التربية للعلوم الانسانية/جامعة البصرة، العدد1، 2019،ص960.

[2] . جنى جبور، تركيا – دبلوماسية القوة الناهضة، (ترجمة) جان جبور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ترجمان، الطبعة1 ،بيروت ، 2019،ص371.

[3] . أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، دار أمجد للنشر والتوزيع ،طبعة 1، عمان ، 2017، ص547.

1-يعدّ العراق أحد أهم خيارات أمن الطاقة التركي كبديل لغاز إيران وروسيا الطبيعيّ، فضلًا عن النفط الذي يعدّ ركيزة أساسيّة في العلاقات التجاريّة بين البلدين عمومًا، وبين تركيا وإقليم شمال العراق خصوصًا، ويبقى الملف الاقتصاديّ أحد أهم محددات السياسة الخارجيّة التركيّة إزاء العراق.

2-شهد الدور التركي في العراق تحولات كبيرة ،إذ انتهجت تركيا سياسة خارجية فعالة جعلت منها لاعباً إقليمياً تتخذ من سياسة المبادرة، وليس انتظار رد الفعل؛ لذلك فقد تحددت توجهات السياسة الخارجيّة التركيّة في اتباع مسار المشاركة في ترتيب الوضع العراقيّ بغية تحقيق قدر من التأثير الذي يسهم في ضمان مصالحها، وحماية المكتسبات التي تحققت بالنسبة لها، وهذا إن تحقق يمنحها قدرةً استثنائيّة على المناورة إلى جانب التحرك صوب العراق من منطلق سياسة متعددة المسالك والأبعاد.

ثانياً : المتغيرات الدوليّة :

تسعى وزارة الخارجيّة العراقيّة بنشاط إلى تطبيع العلاقات الدبلوماسيّة مع المجتمع الدوليّ على أساس التعاون واحترام المصالح المشتركة والقانون الدوليّ، وتعمل على تعزيز وحماية مصالح العراق من خلال المشاركة النشطة في المحافل والمبادرات المتعددة الأطراف، إنّ العراق الجديد ملتزم بالتمسك بالمبادئ العالميّة لحقوق الإنسان، والديمقراطية والحكم الرشيد ، ويرفض الانتشار غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط ، وتتمثل أولوياته في إعادة بناء العلاقات الثنائية للعراق وتعزيزها من خلال سياسة خارجيّة نشطة وشفافة مع العالم الخارجيّ.

1- الولايات المتحدة الأمريكيّة :

لم يكن الاهتمام الأمريكيّ بالعراق هو وليد مرحلة معينة ، وإنّما هو قديم لا يرتبط بحقبة معينة، أو حدث معين، فأيّة عودة إلى ملفات التاريخ ، تكشف لنا حقيقة مهمة وهي أنّ هذه المصالح، ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر، إذ ظلّ العراق ولعقود مركز شدّ وجذب دوليين للعديد من الاعتبارات ولأسباب متنوعة منها الاقتصاديّ والجيواستراتيجي، والحضاريّ والثقافيّ، إذ شهد التاريخ السياسيّ للعراق الكثير من المتغيرات كانت نتيجة تداخل وتشابك المصالح الإقليميّة والدولية في منطقة تعدّ من أشدّ المناطق المهمة في العالم، فمن الناحية الاقتصاديّة يشكل العراق ثاني احتياطي في العالم من النفط، والذي يُنظر إليه على أنّه حجر الأساس لمكونات الاقتصاد العراقيّ، ومن هذه الزاوية بالتحديد سعت الولايات المتحدة الأمريكيّة إلى تفعيل وتركيز مكوناتها السياسيّة والاقتصاديّة باتجاه العراق بالتحديد سعيًا لتسويق ما تعدّه أساسًا لحضورها الدوليّ واستمراريته ، وإذا كان الاقتصاد يُعدّ عصب السياسة الدوليّة، فإنّ العامل الجيواستراتيجي للعراق، لا يقل أهمية عن أيّ عامل مؤثر في عمليات الجذب الدوليّ تجاهه، وهذا ما فعلته الإدارة الأمريكيّة من الناحية العمليّة عند تنفيذها لعملية احتلال العراق، إذ هدفت أن يكون العراق المرتكز الرئيس لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يمتد من المغرب العربي إلى اليابان والفلبين وأندونيسيا، على أن يكون الخليج العربي قلب وعصب هذا المشروع [1].

ولم تعدّ خريطة النفط والآبار والإمدادات وتأمين الطرق، مسألة تقع ضمن اهتمام شركات صناعة النفط، ودوائر التجارة والمال والاقتصاد خارج الإدارة وداخلها، بل بات

[1] . يمنى عمران، استخدام المنصات الإعلامية لتضليل الرأي العام العالمي – الولايات المتحدة نموذجاً ،مجلة السياسة الدولية، العدد232، مركز الأهرام، القاهرة ، 2023،ص199.

النفط محل اهتمام دوائر الدفاع، والأمن القوميّ، والمخابرات، والشؤون الخارجيّة، هكذا أصبح النفط شأناً مرتبطاً بالنفوذ الدولي، وقيادة النظام العالمي، ولم يعدّ مجرد أمر يتعلق بضمان الرفاهية للشعب الأميركي فقط، إذ أدركت الإدارة الأمريكية أن لا مفر من حكم العالم إلّا عبر بوابة الخليج، وهذا ما فعلته باحتلالها للعراق ،فضلاً عن ذلك فإنّ احتلال العراق جعلها في قلب منطقة الشرق من أجل فرض هيمنتها على دول الخليج العربيّ، وضمان تدفق النفط إليها وضمان وجود قواعد عسكرية تمكنها من أن تكون قريبة من مواقع في حال حصول أيّ أحداث متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على أمن الولايات المتحدة الأمريكيّة أو أمن المنطقة، وشكّل التواجد الآمريكيّ في العراق قضية خلافية في مسار العملية السياسيّة؛ بسبب التخبط وانعدام الرؤية الاستراتيجية للسياسة الأمريكيّة في العراق.[1]

2- الصين :

سعت الصين إلى عدّ العراق محطة انطلاق لها في العالم العربيّ، وفي القارة الآسيويّة والذي يمكن أن يخدم أهدافها الاستراتيجية في قارة أفريقيا أيضاً، ويعبر عن هيبتها بوصفها قوة آسيوية كبيرة ، ولما كانت السياسة الخارجيّة هي تعبير عن موقف الدولة واتجاهها، ومستوى انغماسها في المشكلات الدولية التي تعنيها، ومن ثم يؤثر على ما تتبناه لنفسها من مصالح وأهداف، فمن الملاحظ أنّ الموقف الصينيّ تغير إيجاباً بشكل كبير تجاه المنطقة العربية، ولاسيما تجاه العراق[2] .

وتتصف السياسة الخارجيّة الصينيّة سواء تجاه العراق أو المنطقة العربيّة بملامح مهمة في إطار المبادئ التي تعلنها الصين في سياستها الخارجيّة وهي[3] :

1-تحديد موقفها وسياستها في جميع الشؤون الدوليّة انطلاقاً من المصالح الأساسيّة، فهدفها الخارجيّ هو مقاومة الهيمنة وصيانة السلم العالميّ، وتسعى لتطوير الصداقة، والتعاون بين مختلف دول العالم .

2-تجتهد لإقامة نظام دوليّ اقتصاديّ وسياسيّ جديد عادل ومعقول .

3-تحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخليّة لأيّة دولة مؤكدةً أنّ دول العالم الثالث هي نقطة ارتكاز في سياستها الخارجيّة فتعتمد على تقوية صلاتها بها .

4-تقيم علاقاتها على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي (الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي، وعدم الاعتداء على الغير والتدخل في الشؤون الداخليّة والمساواة .

3- روسيا الاتحاديّة:

روسيا كدولة عظمى أثار اهتمامها بالشرق الأوسط عدد كبير من الباحثين والمراقبين الذين تيقنوا أنّ المصالح العظمى لروسيا هي من تحدد هذا التدخل خاصة بعد أن استعملت جميع وسائلها الدبلوماسيّة، والاقتصاديّة وحتى العسكريّة في سبيل المحافظة على تلك المصالح ،وفي منطقة الخليج العربيّ تحديداً، والتي يحتل العراق فيها أهمية كبيرة بالنسبة لروسيا؛ بسبب أهميته الاقتصاديّة كونه سوقاً مهماً للصادرات الروسيّة ولاسيما الأسلحة

[1] . سوسن اسماعيل العساف ، امريكا تقيس وزنها في السياسة الدولية بثقل براميل النفط، مجلة الشروق، دار الخليج للطباعة ، العدد572، الأمارات العربية المتحدة،2022،ص213.

[2] . إيمان فخري ، القمة الصينية – العربية الأولى وآفاق تعزيز الشراكة الإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام ، العدد231، 2023،ص59.

[3] . هدير طلعت سعيد، دور السياسة الخارجية في دعم مكانة الصين العالمين ،مجلة السياسة الدولية، العدد233، مركز الأهرام ،القاهرة ، 2023 ،ص186.

الروسيّة[1]، إذ انّ المصالح الروسية لم يقتصر وجودها في دول الخليج، بل انتقلت بعد 2003 بالتحديد إلى العراق، والذي ارتبط مع روسيا الاتحاديّة بعلاقات استراتيجية ومن قبلها الاتحاد السوفيتيّ السابق إذ تعود تلك السياسات إلى عام 1944، الأمر الذي جعل روسيا ترى أنّ أيّ هجوم عسكريّ على العراق يمكن أن يؤدي إلى تهديد مصالحها في العراق والمنطقة، وفي مقدمتها العقود التجاريّة والنفطيّة للشركات الروسية في العراق، وقد تميز الموقف الروسيّ من الحرب الأميريكيّة على العراق في عام 2003، بالموقف الرافض للعمليات العسكرية ضدّ العراق، وقد جاء هذا الموقف منسجماً مع الموقف الفرنسيّ، والموقف الألمانيّ، بل ذهب أكثر من مسؤول روسيّ إلى حدّ التلويح باستعمال حق النقض في مجلس الأمن، إذا لزم الأمر لمنع تمرير أي قرار يمنح الحرب شرعيّة دوليّة[2].

الخاتمة :

يعدّ بناء سياسة خارجيّة فعّالة في المحيطين الإقليميّ والدوليّ الشاغل الأكبر للدول ،صغيرها وكبيرها، إلّا أنّ سياسات الدول لا تنطلق من فراغ بل هي محكومة بدواعي المصلحة الوطنية، والحرص على تأمين الحدود، وتنمية الاقتصاد، والمطالبة بالتناغم والتعاون مع سياسات الدول الأخرى من أجل عالم أفضل وأداء متقدم، وإذا كان العراق يحسب على الدول النامية فهو يعيش مشكلاتها، وتتأثر سياسته الخارجيّة بتلك المشكلات، وفي مقدمتها عدم الاستقرار السياسيّ الذي ينعكس سلباً على الأداء السياسيّ في مختلف المجالات وليست السياسة الخارجيّة بمنأى عن ذلك الاضطراب، ولكن أحرز العراق تقدماً سريعاً على كثير من الجبهات، ما يعكس رغبة الحكومة الراسخة في تعزيز مكانة البلاد على الساحة العالمية، وكلاعب رئيس في السياسة الإقليميّة والدوليّة، والحكومة لديها الرؤية لتحقيق الهدف، ولقد حان الوقت لشركاء العراق الدوليين أنّ يدركوا قيمة الشراكة مع العراق لما فيها الفائدة لهم وللعراق.

الاستنتاجات

إنّ السياسة الخارجيّة هي إدارة العلاقات مع الدول الأخرى ومع المجتمع الدولي لما في المصلحة الوطنية للدولة والدفاع عن مصالح الشعب ، ولا بدّ لتقدم ونجاح السياسة الخارجيّة العراقيّة من توافر عوامل معينة من أهمها :-

1-وجود وضع داخليّ موحد ورصين، فالمفاوض الدوليّ لا بد أنّ يكون مسنداً من نظام سياسيّ موحد وفعّال وبدون ذلك لا يستطيع تحقيق الأهداف التي يتفاوض من أجلها ، فالخلافات السياسيّة الداخليّة تضعف المفاوض، وهذا ما يجعل على عاتق السياسيين كافة أن يتجنبوا الخلافات الحزبيّة الضيقة ، ويتفقوا على سياسة وطنية موحدة؛ لأنّ هذه الوحدة هي أساس القوة في تنفيذ السياسة الخارجيّة ومن ثم الدفاع عن المصالح الوطنية.

2- لا بدّ لنجاح السياسة الخارجيّة من اتفاق المجتمع على خطوط عريضة؛ لتحديد المصالح الوطنية العليا لتكون أهدافًا لنشاط السياسة الخارجيّة، وفي الدفاع عنها، فلا يجوز التفريط بالإقليم أو الحدود أو بالمياه على سبيل المثال.

---

[1] . ربا عبادة مسودة، السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق (2000-2017) ،مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي ، العددالأول 2019، ص95.

[2] . فرزاد رمزاني بونيش ، أهداف روسيا ونهجها تجاه العراق ،مجلة البيان، على الرابط www.ayancenter.org: .

3- ولنجاح السياسة الخارجيّة أيضاً هو الاستمراريّة والمرونة ، فعندما نضع سياسة خارجيّة ثابتة لمرحلة من المراحل ونسير على نهج تلك السياسة بشكل منظم وندافع عنها في الأوساط الدولية كلها بصورة مستمرة نضمن بذلك نجاح تلك السياسة ،وبخلاف ذلك تصبح مصالح البلاد عرضة للأهواء والتغيرات. وإنّ نجاح السياسة الخارجيّة العراقيّة مرتبط بتوظيف الإمكانات والقدرات المتاحة كافة، وتوظيف عناصر القوة الناعمة، وتدعيمها مع توفر فرص للتعاون مع الجميع ، ثم أنّ العراق يمتلك إمكانية اقتصاديّة، وثروة ضخمة على الأصعدة كافة إن أمكن تسخيرها كأدوات جذب تخدم الدبلوماسيّة عن طريق الاستثمار والتبادل التجاريّ وغيرها من الأنشطة الاقتصاديّة في العراق، والأهم من ذلك إنّ التوازن في السياسة الخارجيّة يستدعي تقوية الداخل، وسدّ الثغرات والسلبيات التي تعيق نجاح السياسة الخارجية لأيّ دولة.

المصادر والمراجع

1--أحلام بيضون، المسؤولية القانونية للولايات المتحدة عن حروب العراق،مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، العدد5 كانون الثاني .2011

2-أحمد نوري النعيمي،العلاقات العربية التركية،دار امجد للنشروالتوزيع،الطبعة1،عمان،.2017

3-أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، دار أمجد للنشر والتوزيع ،طبعة 1، عمان ، 2017.

4-إيمان فخري ، القمة الصينية – العربية الأولى وآفاق تعزيز الشراكة الإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام ، العدد231، 2023.

5-جاسم يونس الحريري ، التواجد الخليجي في العراق بعد الاحتلال الامريكي: الاسباب والانعكاسات ،مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراساتت ، العدد2 شباط ، بغداد ، 2009.

6- جنى جبور، تركيا – دبلوماسية القوة الناهضة، (ترجمة) جان جبور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ترجمان، الطبعة1 ،بيروت ، 2019.

7- ربا عبادة مسودة، السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق (2000-2017) ،مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي ، العددالأول .2019

8-رحاب الزيادي وماري ماهر، تنويع الشراكات .. ودبلوماسية التوازن في السياسة الخارجية العراقية ،المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية،القاهرة ، .2023

9- رقولي كريم و غليسي أحلام ، دور المتغيرات الإقليمية في رسم وتوجيه السياسة الخارجية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي : دراسة حالة إيران وسوريا ،مجلة الناقد للدراسات السياسية ، الجزائر، 2023 .كذلك ينظر : ديفيد كريست، حرب الشفق – خفايا ثلاثين عاما من الصراع الأمريكي – الإيراني ،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،طبعة1، بيروت ، .2016

10-ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان ، العراق قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دراسات إستراتيجية ،العدد116،ابو ظبي ،2010.

11- سكوت لاسنسكي ، الأردن والعراق بين التعاون والأزمة ، تقرير خاص ، العدد178، معهد السلام الأمريكي ، كانون الثاني .2021

12- سوسن اسماعيل العساف ، امريكا تقيس وزنها في السياسة الدولية بثقل براميل النفط، مجلة الشروق، دار الخليج للطباعة ، العدد572، الأمارات العربية المتحدة،2022.
13-ظاهر عبد الزهرة وعبد الامير هادي ، السياسة الخارجية العراقية ومحدداتها بعد عام 2003 ،مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية/جامعة ذي قار، كلية التربية للعلوم الانسانية/جامعة البصرة، العدد1، 2019.
14-غازي فيصل حسين،السياسة الخارجية العراقية وقضايا الحرب والسلام والتنمية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ، 2020 ،ص84. ولمزيد من الاطلاع :أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ،مكتبة السنهوري ، بغداد ، 2019. ولمزيد من المعلومات ينظر: فاضل محمد زكي ،الدبلوماسية في عالم متغير، مكتبة السنهوري، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ،.1992
15- فرزاد رمزاني بونيش ، أهداف روسيا ونهجها تجاه العراق ،مجلة البيان، على الرابط :www.ayancenter.org .
16- قحطان أحمد سليمان حمداني،السياسة الخارجية العراقية،مكتبة مدبولي، القاهرة ،2008. 17- ماريا فانتابيه ،مستقبل سياسة العراق الخارجية يكمن في سورية، مركز مالكوم كير - كارنيغي للشرق الأوسط ، بيروت ،.2022
18-محمد الحاج حمود، سياسة العراق الخارجية في مائة عام (1921-2021)،مكتبة دار دجلة للنشر والتوزيع، طبعة1، بغداد ،2023 .
19- مصطفى دالي ، أزمة اتفاقية خور عبد الله بين العراق والكويت (إطار)، إسطنبول ، 2023/10/3،على الرابط :www.aa.com.tr
20-من أجل العراق- الأمم المتحدة في العراق في 2021، المكتب الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق(يونامي)،على الرابط: www.iraq.un.org
21- ناجي محمد عبد الله و أثير ناظم الجاسور، السياسة الخارجية لدول الجوار إتجاه العراق بعد عام 2003،مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد10، كلية العلوم السياسية/ جامعة تكريت، .2017
22- هدير طلعت سعيد، دور السياسة الخارجية في دعم مكانة الصين العالمين ،مجلة السياسة الدولية، العدد233، مركز الأهرام ،القاهرة ، 2023 .
23- وسام حسين علي العيثاوي ، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد 2003، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ،طبعة1، .2022
24- يمنى عمران، استخدام المنصات الإعلامية لتضليل الرأي العام العالمي – الولايات المتحدة نموذجاً ،مجلة السياسة الدولية، العدد232، مركز الأهرام، القاهرة ، 2023.

Iraqi foreign policy towards regional and international countries after 2003: selected models

Prof. Dr. Awrad Mohammad Malik Kammouneh
awrad.m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

The change in the Iraqi political system in 2003 led to the dissolution of Iraqi foreign policy from the circle of centralization and monopolization of power. The Iraqi state was restructured with its political institutions and the establishment of a legislative authority, an elected government and an independent judiciary. The centers of influential power in the political arena multiplied, represented by political parties, various political, cultural and religious elites, civil organizations and activists, politicians, freedom of media and satellite channels, and peaceful demonstration to achieve sound political participation for all societal visions, which expanded the database of the new strategy for Iraqi foreign policy, which adheres to the data of the country's internal conditions and the variables of the political system, especially since any change to these two factors will affect Iraq's freedom of movement on the external level. This is the reason why the Iraqi state itself faces many challenges, whether internal, regional or international.

Keywords: Algerian geographical policy, green agricultural sciences, selected models